منظمة الصحة العالمية

**جمعية الصحة العالمية السادسة والستون** ج٦٦/ متنوعات/٥
**البند ٤ من جدول الأعمال** ٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٣
**A66/DIV./5**

# خطاب معالي الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، أمام جمعية الصحة العالمية السادسة والستين

## جنيف، يوم الثلاثاء ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٣

السيد الرئيس، السيدة المديرة العامة، معالي الوزراء، السيدات والسادة ممثلو المجتمع الدبلوماسي والدولي والمدعوّون الخاصون والمندوبون، سيداتي وسادتي.

يشرفني ويسرني جداً أن أحضر اجتماع جمعية الصحة العالمية مجدداً، وإن يكن بصفة مختلفة.

وأوجه تقديري للسيدة المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية لدعوتي إلى التحدث إلى هذه الجمعية الجليلة. ومن دواعي سروري أيضاً ملاحظة التغييرات الإيجابية التي تُجسد السُبل المحتملة لاستفادة المنظمات من قيادة النساء.

فقد ثابرت المنظمة بقيادة المديرة العامة على أداء دور ريادي تقني فيما يتعلق بمسائل الصحة العالمية بتحديد معالم برنامج البحوث الصحية ووضع القواعد والمعايير وعرض الخيارات السياسية المُسندة بالبيّنات وتقديم الدعم التقني إلى البلدان ورصد الاتجاهات الصحية وتقييمها وخصوصاً فيما يتصل بقارة أفريقيا.

وتكتسي أنشطة المنظمة أهمية حاسمة بالنسبة إلى قارتنا إذ تعاني أفريقيا من ثقل أعباء اعتلال الصحة والمرض على نحو غير متناسب. ويلتزم الاتحاد الأفريقي بالعمل مع الدول الأعضاء فيه والجهات الشريكة له مثل منظمة الصحة العالمية بغية الارتقاء بالوضع الصحي لسكان القارة ونوعية حياتهم.

وبطبيعة الحال فإن هذه الفترة هي فترة حاسمة جداً على الصعيد العالمي حيث لم يبقَ سوى أقل من ألف يوم على الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. والأعمال التحضيرية جارية على قدم وساق إعداداً لخطة ما بعد عام ٢٠١٥. وتبحث أفريقيا موقفها المشترك الذي ستُسهم من خلاله في المفاوضات بشأن ما بعد عام ٢٠١٥.

بيد أن هذه الفترة هي أيضاً فترة تاريخية بالنسبة لنا في القارة الأفريقية. فهي فترة تاريخية لأفريقيا وللأفارقة في الشتات إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية التي تدعى الآن الاتحاد الأفريقي. ويُحتفل بهذه الذكرى السنوية الخمسين في إطار موضوع "الانتماء الأفريقي والنهضة الأفريقية". وتتيح لنا الذكرى السنوية فرصة لتقييم المعالم الرئيسية لفترة الخمسين سنة الماضية والتخطيط لفترة الخمسين سنة

المقبلة. وفي هذا السياق، فإننا في سبيل وضع إطار نُطلق عليه اسم برنامج عمل أفريقيا ٢٠٦٣ لضمان التحوّل والتنمية المستدامة لفائدة الأجيال المقبلة.

وتجرى مشاورات مثيرة للحماس بالنسبة إلى جميع الأفارقة على مستوى كل الفئات بشأن برنامج عمل ٢٠٦٣ الذي سيكون بمثابة إطار سيحوّل أفريقيا إلى "قارة متكاملة ومزدهرة ومسالمة يوجهها سكانها وتمثل قوة محركة في الساحة العالمية".

وتتمثل إحدى أولويات الاتحاد الأفريقي الرئيسية في فترة السنوات الخمسين المقبلة في الاستثمار في شعوبه. فسوف يتضاعف عدد سكان أفريقيا بحلول عام ٢٠٥٠ من المليار المسجل حالياً إلى ملياري نسمة ويتكوّن نصف هؤلاء السكان من الشباب دون سن الثامنة عشرة. وفي عصر يدعى "عصر المعرفة" سيكون الرصيد الفكري المحفوظ في أدمغة أولئك المليارين من السكان أكبر ثروة تتحلى بها أفريقيا شريطة أن يتمتع جميع الأطفال الأفارقة بمستوى تعليم جيد وبالمهارات والصحة مما يمكّنهم من إطلاق العنان لقدرتهم الإبداعية والابتكارية وهمتهم من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقارة. ومن الأمور المهمة تعليم الفتيات وتنظيم الأسرة، لاسيما بالنسبة للنساء، غير أن الأهم من ذلك هو تعميم التمتع بالصحة والعافية.

وكما ورد في الخطاب الذي ألقته المديرة العامة للمنظمة أمس فإن "الصحة تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتستفيد منها، وهي مؤشر قابل للقياس لنجاح جميع السياسات الإنمائية الأخرى." فكيف لنا بالتالي أن نكفل إعداد مجتمع موفور الصحة تتبنى عليه أمة موفورة الصحة ويكلل ذلك بأن تصبح القارة موفورة الصحة؟

سأقص عليكم قصة. عندما كنت شابة صغيرة في بوليلا في منطقة كوازولو– ناتال الريفية في جنوب أفريقيا، صرت شديدة الإدراك للروابط الوثيقة الموجودة بين الصحة والتنمية. وقد حدث ذلك جزئياً بفضل أعمال الدكتور سيدني وإميلي كارك وجون كاسل.

فعلى خلاف النهج المركّز على الأمراض والمعتمد على المستشفيات في مجال الرعاية الصحية، أنشأ هؤلاء الأشخاص في عام ١٩٤٢ مركز بوليلا الصحي في بوليلا حيث ترعرعت. وكان نهجهم هو من أولى المحاولات الرامية إلى إدماج التغييرات الشاملة للنظام برمته والهيكلية على المستويات الاجتماعية والثقافية والسلوكية في التدخلات الطبية البيولوجية. وقد أدركوا أن للفقر دوراً رئيسياً في المشاكل الصحية في المنطقة ووسعوا بالتالي نطاق أعمالهم الطبية ليشمل تحسين الإسكان والإصحاح والحصول على المياه النظيفة. وعلّموا أيضاً المجتمعات أن تنتج خضرواتها وتربي بعض الأبقار للحصول على الحليب. ونظموا فصولاً دراسية بشأن التغذية للأمهات. وكانت برامج التمنيع، بما في ذلك الذهاب إلى المدارس والمجتمعات المحلية، تمثل جزءاً مهماً من أعمالهم. كما اضطلعوا بالدعوة من أجل تعزيز الرعاية الصحية والوقاية. واحتفظوا بسجلات أسرية بدلاً من السجلات الفردية.

وتسليماً بالمصاعب التي كان يصادفها المرضى، ولاسيما الأمهات الحوامل، للوصول إلى المراكز الطبية عند المخاض، أنشأوا ما سموه "مراكز الانتظار" لاستضافة النساء ريثما ينتظرن الولادة. واغتنموا أيضاً الفرصة لتثقيفهن في مجالات الصحة والأمومة والرضاعة الطبيعية مما أسهم في الواقع في تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال في المناطق المعنية وحسّن أيضاً الوضع الصحي العام لدى الأطفال والأمهات والمجتمعات ككل.

وهذا برنامج رائد كان من المفترض أن يكرّر في كل البلد، ونموذج كان ينبغي أيضاً تدريسه لطلاب الطب، بيد أن نظام الفصل العنصري لم يواصل تنفيذه لأنه ارتأى في اعتقادي أن ذلك البرنامج كان على قدر كبير من التقدم والتمكين بالنسبة إلى سكان بانتو، وبالتالي فقد أهملوه.

وقد ترك هذا البرنامج أثراً دائماً في المجتمع المحلي. وعندما كبرت، التحقت بكلية الطب، بوحي من هذا المثال، وكان الأمل يحدوني في أن أعمل عند عودتي في مركز بوليلا الصحي كطبيبة. بيد أن ذلك لم يتحقق.

ولذلك فنحن نعتقد، يا أصحاب المعالي، أنه يتعين علينا جميعاً دعم الرعاية الصحية الشاملة التي كثر الحديث عنها. فلدينا اعتقاد بأن إصلاحات تمويل الرعاية الصحية ينبغي أن تكون شاملة بحق، من تمويل الرعاية الصحية الأولية على مستوى المجتمع المحلي، كما في المثال الذي طرحته تواً، حتى مستوى الرعاية المتخصصة. ولدينا اعتقاد راسخ بأن ذلك سوف يُحوِّل الرعاية الصحية ويكون أكثر يسراً ويؤدي إلى نتائج أفضل مما إذا كنّا سنركز فقط على الرعاية والطب في المستشفيات. إن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تمتع الناس بصحة أفضل في مجتمعاتنا.

ولدينا اعتقاد بأنه ينبغي، ونحن نتصدى للأمراض غير السارية والصحة وأنماط الحياة، بما في ذلك الامتناع عن التدخين، أن يبدأ ذلك على مستوى المجتمع المحلي بالأطفال والنساء.

وأود بطبيعة الحال أن أذكر أيضاً بعض أولويات الاتحاد الأفريقي الأخرى التي ستفيد الصحة دون شك:

- إيلاء الأولوية للزراعة والأغذية والأمن الغذائي. إذا حققنا الاكتفاء الذاتي من الأغذية فسوف يكون بإمكاننا توفير أكثر من ٢٠ مليار دولار أمريكي ننفقها حالياً على استيراد الأغذية، ويُمكننا عندئذ انفاق هذا المبلغ على التعليم والصحة وسائر الأولويات، وفي الوقت ذاته يمكننا أيضاً إضافة قيمة لما ننتج من غذاء وإطعام العالم، بالنظر إلى وفرة الأراضي الزراعية في أفريقيا.

- إن تطوير البنية التحتية للطاقة هو في حد ذاته دافع للتنمية؛ وغيابه يمكن أن يُشكِّل عائقاً عسيراً. ومن شأن ذلك أيضاً أن يساعد المجتمعات المحلية على الوصول إلى الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية بكافة أشكالها.

- البنية التحتية، بما في ذلك المياه والنقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والبنية التحتية الاجتماعية.

- استخدام **مواردنا المعدنية** لفائدة شعوبنا واستخدامها لتحويل اقتصاداتنا وإضافة القيمة والتصنيع. فنمو أفريقيا حالياً يعتمد على المواد الخام. ونحن نعتقد أنه يجب علينا إضافة قيمة إلى معادننا.

- **التجارة فيما بين البلدان الأفريقية:** في الوقت الراهن، يبلغ مستوى التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ١٠٪ فقط، وذلك مقارنة بنسبة ٦٠٪ فيما بين بلدان أوروبا الغربية. ويُعلِّمنا التاريخ أن أحد الأسباب الرئيسية التي أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات من القرن التاسع عشر، بعد أن خرجت من حرب أهلية، أن تتفوق على المملكة المتحدة باعتبارها الاقتصاد الرائد في العالم هو أن ٧٠٪ من تجارتها كانت داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في حين أن أغلب ثروة المملكة المتحدة كانت مستمدة من سلع واردة من مستعمراتها ومن تجارتها مع هذه المستعمرات. ويُمكن لأفريقيا أن تتاجر داخل حدودها.

- **التصنيع:** نحن ندرك أيضاً أن أفريقيا لن تتطور وتقضي على الفقر ما لم تأخذ بالتصنيع.

- **طبقة وسطى متنامية:** بدأ الاقتصاديون مؤخراً الحديث عن ظهور طبقة متوسطة في أفريقيا قوامها ٣٠٠ مليون شخص. فهناك ١٠٠ مليون أسرة في أفريقيا يزيد دخلها على ٥٠٠٠ دولار أمريكي. وسوف تساعد هذه الطبقة المتوسطة على المحافظة على نمو مستمر بمعدل ٨٪ سنوياً. وبالتالي، يُمكن للبلدان الأفريقية أن تبني اقتصاداتها على الاستهلاك الداخلي والإقليمي، ومن ثم زيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية أيضاً.

- **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر:** هناك حاجة إلى نمو اقتصادي يولِّد فرص عمل. وبالتالي يتعين علينا أن نعترف بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في حفز التصنيع السريع. فقد علّمتنا الخبرة المستمدة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا أن أكثر من ٧٠٪ من الوظائف تظهر إلى الوجود من خلال مثل هذه المؤسسات وليس من خلال المشاريع الصناعية الكبيرة.

- **الحد من هروب رؤوس الأموال:** تتلقى أفريقيا حالياً معونة خارجية قيمتها ٥٠ مليار دولار أمريكي سنوياً. ومع ذلك فإن رؤوس أموال تتراوح بين ١٠٠ مليار و١٥٠ مليار دولار أمريكي تغادر سواحلها كل عام. وإذا أمكن وقف معظم هذا النزيف فلن تكون أفريقيا بحاجة إلى معونة خارجية للمساعدة في تنمية اقتصادها. وكما أظهرت البحوث فإن عائدات الرشوة والسرقة من قبل المسؤولين الحكوميين لا تُمثل سوى نحو ٣٪ فقط من التدفق النقدي غير المشروع عبر الحدود حول العالم. وتُسهم عائدات التهرب الضريبي التجاري، وذلك أساساً في شكل التسعير التجاري المغشوش، بنسبة تتراوح بين ٦٠٪ و٦٥٪ من الإجمالي العالمي، في حين يشكل الاتجار بالمخدرات والابتزاز والتزييف نسبة تتراوح بين ٣٠٪ و٣٥٪.

- وبطبيعة الحال ليس أمامنا من خيار سوى أن نُسند الأولوية لتمكين النساء والشباب. فليس في استطاعة بلد ما أن يفعل ذلك بالشكل السليم دون أن يُشرك نصف سكانه. وبطبيعة الحال، فإن النساء هن اللائي يُنتجن النصف الآخر.

- **التنوّع البيولوجي:** تنعم أفريقيا بنسبة ٢٥٪ من التنوع البيولوجي في العالم، من نباتات وحيوان على السواء وحشرات وتنوع بيولوجي ميكروبي وبحري. وسوف يكون ذلك أساسياً خلال السنوات الخمسين المقبلة فيما يتعلق باستحداث الأدوية الطبيعية والمستحضرات الصيدلانية والجزيئات البيولوجية وغيرها من مشتقات هذه الهدية السخية. ومن ثم فمن المهم أن نضمن أن رأس المال الفكري المستمد من هذه الثروة وعوائدها يفيدان المجتمعات المحلية في أفريقيا ويطوّران هذه المعارف البلدية. وتقيم برامج من قبيل الشبكة الأفريقية لابتكارات الأدوية ووسائل التشخيص تعاوناً إقليمياً وقارياً من أجل ضمان أن البحث والتطوير يجريان في أفريقيا وأنهما يفيدان أفريقيا، وبطبيعة الحال العالم.

وفي الختام، أود أن نُذكِّر أنفسنا بأن الصحة حق من حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأود أيضاً التأكيد على أن صحة جميع الشعوب أساسية بالنسبة لتحوّل أفريقيا نحو الرخاء والسلم والأمن، وأنها تعتمد على التعاون الكامل بين الأفراد والمجتمعات والدول، وكذلك المجتمع الدولي.

وفي معرض مواصلتكم للمداولات بشأن هذه الأمور على مدى الأيام القليلة المقبلة، أود أن أحثكم، باعتباركم وزراء صحة، على عدم نسيان إعلان ألما – آتا: "توفير الصحة للجميع".

ومن المهم أيضاً أن تظل حاضرة في الأذهان حقيقة أن الصحة، وإن كانت عنصراً مهماً من التنمية، فإن التركيز عليها حصراً لن يؤدي إلى الرخاء الذي نتمناه. فالوصول بالقارة إلى الرخاء والسلم سوف يتطلب منّا أن ندعم تحويل نموذجنا الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فالصحة ليست سوى أحد العناصر الحاسمة التي ستؤدي بنا الى الرخاء.

وأشكركم مرة أخرى على دعوتكم لي لإلقاء كلمة أمام هذه الجمعية.

وشكراً على حسن استماعكم.

= = =